حرية الصحافة والإعلام في الدول الإسلامية في ظل العولمة "
– الدول العربية نموذجا –

أ.د/ عبد الله بوجلال
جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية – قسنطينة –

يشهد قطاع الإعلام والصحافة عبر العالم تطورات هائلة تكنولوجيا وجغرافيا و وظيفيا، نتيجة للتقدم في تقنيات الإعلام والاتصال، والاستخدام الواسع للمستحدثات العلمية والفنية المتعلقة بهما، وازدياد عوائد الاستثمار في مجاليهما ماديا وفكريا، مما أدى إلى تقريب المسافات الفكرية والمكانية والزمانية بين أبناء مختلف المجتمعات وأبناء المجتمع الواحد، بالرغم من وجود تباين كبير في المبادلات الإعلامية والمعرفية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة، وبين مواطني البلد الواحد في المجتمعات النامية وفي مقدمتها الأقطار الإسلامية، لغياب توافر الحق في الإعلام والمعلومات لدى جزء معتبر من الأفراد في المجتمعات العربية – الإسلامية، نتيجة لأوضاعها السياسية والاجتماعية والمؤسسات المتخلفة، ولهيمنة نخب فكرية وسياسية على إدارة وتسيير مختلف المرافق والمؤسسات الإعلامية والاقتصادية والثقافية، مما جعلها تحتكر تلك المؤسسات وتسخرها لخدمة الأنظمة وسياساتها على حساب حقوق المواطنين المشروعة في الإعلام والمعرفة وحرية الرأي والفكر والمشاركة في اتخاذ القرار، واختبار ممثليهم في المجالس والهيئات الوطنية المختلفة.

وهذا ما يجعل الصحافة و وسائل الإعلام في معظم هذه البلدان الإسلامية تفتقد إلى درجة معتبرة من المصداقية لدى جمهورها، وتضعها في موقع لا يؤهلها

لأن تقف أمام تحديات وسائل الإعلام الأجنبية المتطورة في ظل العولمة الاتصالية والثقافية، وبالتالي يجعلها عاجزة عن خدمة الشعوب الإسلامية، والدفاع عن هويتها الحضارية والثقافية وقضاياها المصيرية، وصيانتها من أخطار الإعلام والثقافة السلبية الموظفان لصالح الهيمنة الغربية – الأمريكية والأوروبية – والصهيونية، وفي مقدمة كل ذلك يجعلها عاجزة عن توفير الشروط المعنوية والفكرية لتقدم وتنمية هذه الشعوب ومجاراة التغيرات المختلفة الحاصلة في عالمنا المعاصر، والتي من ضمنها انتشار الحريات الأساسية، وعلى رأسها : الحق في الإعلام والمعلومات وحرية الرأي والفكر والصحافة والإعلام، والتعددية السياسية والإعلامية... الخ.

وقد أدى تطور الاتصال بدرجة كبيرة إلى سرعة توسع تكنولوجيا الإعلام المتجه إلى جميع ميادين الأنشطة البشرية وتنشيط نمو القطاعات الرئيسية للاقتصاد، وقد وجدت بنى أساسية عالمية تنتشر وكأنها نسيج عنكبوتي يمتد عبر العالم أجمع، مستفيدا من التقدم في تكنولوجيا الرقميات ومن التداخل بين جميع الأنشطة الاتصالية المترابطة. (1)

وكان من شأن هذه التطورات الحديثة أن أدت إلى حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكانا للاتصال بين البشر والثقافات حيث يلتقي الناس بصورة متزايدة في حياتهم اليومية بثقافات أخرى ويكتشفون قيما مغايرة ويتعرفون على إنسانية متعددة الوجوه، وهذا ما يترك تأثيراته المختلفة في حياة الشعوب وفي العلاقات الدولية بصفة عامة. (2)

ولقد كان تطوّر كل من وسائل الإتصال وتقنيات المعلومات منفصلا في البداية، و لم يكن هناك ترابط في الصلة بينها إلا عام 1964م، حيث بدأ التشابك

والتداخل بين الوسائل الاتصالية الحديثة وتقنيات المعلومات متجاوزين بذلك الحدود التقليدية التي كانت تفصل بينهما، وأصبح المسلك الرئيسي لكل تبادل إعلامي على المستوى الدولي هو الشبكات الإلكترونية ولقد اعتمدت تقنيات المعلومات في تطورها على الاستعانة والاستفادة من الثورات الثلاث الكبرى التي تسود العالم منذ منتصف الستينات، وهي : ثورة تقنيات الإتصال، ثورة الإلكترونيات الدقيقة، وثورة الحاسبات الإلكترونية، وأصبحت المعلومات بالاعتماد على ثورة الاتصالات تحتل المكانة التي كانت تحتلها الآلة في المجتمع الصناعي، إذ أن زيادة المعلومات تدفع باتجاه المزيد من تطور تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى زيادة المعلومات، وزيادة المعلومات وانفجارها يساهم في تنوع البشر وتمايزهم واختلافهم، وبالتالي خروجهم من النمطية التي فرضها عليهم المجتمع الصناعي، إننا نشهد اليوم مزجا متنوعا بين وسائل الإتصال وتقنيات المعلومات أو ما يعرف ب : << تكنولوجيا الإتصال التفاعلي >> (الإتصال متعدد الوسائط)، ومن الأمثلة على ذلك المزج الحاصل الآن بين الهاتف والحاسبات الإلكترونية / أنظمة النصوص المتلفزة / والمزج الحاصل أيضا لأنظمة الأقمار الصناعية مع أنظمة الإرسال التلفزيوني / أنظمة البث المباشر عبر الأقمار الصناعية [3].

وقد تمخض عن هذا التقدم التقني الإتصالي نتائج خطيرة على الصعيد العالمي جراء هيمنة الدول المتقدمة على عناصر التقنية بشقيها : الأجهزة والبرامج، مما أتاح الفرصة للشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات لفرض سيطرتها الإعلامية وخدمة مصالحها ومصالح الأقطار المنتمية إليها، على حساب مصالح الأقطار المتخلفة [4].

ومن المنتظر أن التركيز الإعلامي على المستوى الدولي، في السنوات المقبلة، سوف يكون للبث الفوري المباشر للأحداث الكبرى إلى كل أنحاء العالم من خلال الأقمار الصناعية، مع الإستغناء عن معدات الإستقبال الحالية، والإكتفاء بأجهزة التلفزيون الحديثة المجهزة للإستقبال من الأقمار مباشرة، كما أن الإعلام سوف يكون عاملا فعالا في التماسك الوطني والقومي لدول وشعوب متقدمة، وعاملا فعالا في تفسخ وانهيار دول وشعوب متخلفة حضاريا وثقافيا واتصاليا [5].

أساليب توظيف إعلام العولمة :

لقد اعتقد بعض الدارسين والباحثين أن من أهم سمة الإعلام المعاصر هي طغيان الوسيط الإلكتروني على باقي الوسائط الاتصالية الأخرى، لكن الواقع يؤكد أن أخطر سمة هذا الإعلام المعاصر هي طبيعة محتوى الرسائل التي تتدفق من خلال هذا الوسيط الاتصالي الجديد وأنواع الآثار الثقافية التي تحدثها، وسرعة تدفقها، وطرق توزيعها واستقبالها، حيث نجمت عن ذلك تغيرات جوهرية في دور الإعلام جعلت منه محورا أساسيا في منظومة المجتمع، فهو اليوم محور اقتصاد الكبار، وشرط أساسي لتنمية الصغار في المجتمع الدولي، وساد الإعلام و وسائله الإلكترونية الحديثة ساحة الثقافة، مما جعل البعض يطلق عليه: ثقافة الميديا، وثقافة التكنولوجيا، وثقافة الوسائط المتعددة [6].

ويوظف الإعلام المعاصر بطرق مختلفة ومتناقضة فهو يقوم بدور إعلامي وتربوي وسياسي وإعلامي ودعائي، وهو في حيرة بين مراعاة مصالح الحكام والحرص على مصالح المحكومين، وبين غايات التنمية الاجتماعية ومطامع القوى التجارية والاقتصادية التي تعطي الأولوية للإعلام الترفيهي لا التنموي، وهذا ما

جعل الإعلام يؤدي وظائف متناقضة.. ولم تكن مظاهر التناقض الجوهري في صلب منظومة الإعلام أكثر وضوحا مما هي عليه الآن، في ضوء متغيرات عصر المعلومات، فقد بات الإعلام في أمس الحاجة إلى رؤية جديدة ومغايرة، فالمنظومة الإعلامية بصورتها الحالية تعد مثالا صارخا لإساءة استخدام التكنولوجيا، وأبرز مثال على ذلك تلك الهوة الفاصلة بين غايات الإعلام وواقعه وبين زيف أقنعته وحقيقة دوافعه [7].

وإذا كان الصراع الأيديولوجي ولا يزال يستهدف تشكيل الوعي، سواء بتزييفه أو تصحيحه، فإن الاختراق الثقافي المعاصر يستهدف السيطرة على الإدراك من خلال الصورة السمعية – البصرية، من أجل التأثير في الفكر والوجدان والسلوك، عن طريق تنميط الذوق وقولبة السلوك، بواسطة تقديم نماذج استهلاكية من المواد الإعلامية والثقافية [8]. وهذا يؤدي بدوره إلى إحداث تأثيرات سلبية في القيم الثقافية والاجتماعية وأنماط سلوك أفراد الجمهور المتلقي لمواد الاتصال المعاصر، خصوصا في المجتمعات المتخلفة وفي مقدمتها المجتمعات العربية والإسلامية.

الاختراق الثقافي الإعلامي للوطن العربي والعالم الإسلامي عبر وسائط الاتصال المعاصرة:

تعتبر الثقافة شكلا من أشكال الاتصال الذي يتجاوز مفهومه بكثير عملية نقل وتبادل الأفكار والرموز والمعلومات، فحركة البشر أنفسهم تعني حركة المعلومات والثقافة، وكذلك حركة البضائع ورأس المال هي مكونات مترابطة لنظام اتصالات واحد [9].

وإذا كانت ثورة وسائل الاتصال تساعد على نشر الثقافة والقيم الإنسانية المشتركة لجميع البشر، وعلى حل الكثير من المشكلات في مجال التربية والتعليم وتنمية الآفاق الثقافية، فإن هذا التطور يحمل في وجهه الآخر ما يثير القلق لثقافات عريقة ونامية عديدة. ذلك ان امتلاك هذه الوسائل المتطورة (من أقمار صناعية وشبكات فضائية ومحطات إذاعة البث وأنظمة البث التلفزيوني والكابلو تلفزيون) يعكس خللا واضحا. فالدول المتقدمة والشركات عبر الوطنية هي التي تحتكر امتلاك هذه الوسائل وأسرارها التكنولوجية، وهذا يعني تدفق الرسائل الثقافية منها إلى الآخرين في اتجاه واحد [10].

وتشكل الولايات المتحدة حاليا القاعدة الأهم والأكثر تأثيرا << للمشروع الثقافي العالمي >> بوجهه الاحتكاري وقدراته التكنولوجية الهائلة، وأدواته الإعلامية المتقدمة والتي تلعب الدور الحاسم في نشر وترويج وترسيخ الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجاري في جميع أنحاء العالم، بهدف << تشويه وتهميش الثقافات المحلية، وإعادة إنتاج البنية المتخلفة، بكل ما تتضمنه من تسطيح للوعي وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الأنانية والاستغلال، وانعدام الممارسات العقلانية، وبث الفوضى والبيروقراطية والرشوة والفساد" [11].

ويستند الاختراق الثقافي الأمريكي إلى مجموعة ركائز فلسفية تدور حول بعض المسلمات والفرضيات التي تنطلق من الفلسفة الوضعية (المنظور البراجماتي- النفعي والرؤية السلوكية)، مثل قيم الفردية والحرية الشخصية والحياد، وثبات الطبيعة البشرية، وغياب الصراع الاجتماعي، وكلها تشكل المقومات النظرية للسياسة الثقافية الأمريكية التي تسعى إلى تنميط السلوك الإنساني وخلق الإنسان ذي البعد

والاتجاه الواحد، سواء داخل أمريكا، أو على مستوى العالم، وذلك لصالح القوى المهيمنة على مقدرات ومصير السوق العالمية [12].

إن تعميم النمط الاستهلاكي الأمريكي- الغربي، الذي تسود فيه السلع الكمالية والوسائل الترفيهية يشكل الهدف الأساسي الذي تسعى أمريكا إلى تحقيقه، بواسطة الاختراق الثقافي الذي يمثل أحدث آليات الهيمنة العالمية المعاصرة، والتي تتوج وتستكمل الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومجموعة السبعة الكبار..، إضافة إلى أن الاختراق الثقافي- الإتصالي يقوم بدور تكريس منظومة معينة من القيم الوافدة تتفاعل داخل المجتمعات النامية والعربية، وتسري ببطء وبثبات داخل منظومة القيم المحلية لتفتيتها وتمزيقها من الداخل، وإحلال القيم الأمريكية- الغربية ذات الطابع الاستهلاكي- الترفيهي محلها، بهدف إعاقة نمو تلك المجتمعات النامية والعربية، المستقل اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا [13].

وتحتاج الشركات متعددة الجنسيات، أثناء توسعها على المستوى الدولي، إلى فرض نماذج اقتصادية واجتماعية تشجع على قبول معايير وقيم ثقافية ملائمة لإحداث هذا التوسع، حيث يشير" أرجوميدو" إلى أن الأخبار المتعلقة بالشؤون الداخلية والدولية، بالإضافة إلى الأفلام وأشرطة التسجيل والمجلات ومطبوعات المدارس، وبرامج التلفزيون، وغيرها، تروج لأنماط من الحياة تساعد في عملية تحويل ونقل المعايير والقيم المحلية أو الإقليمية، لتصبح ذات صفة عالمية، ويرافق هذه العملية انتشار وتركيز المؤسسات الاقتصادية والمالية المهيمنة داخل النظم والبلدان التابعة [14].

وينظر بعض الدارسين إلى البث الإعلامي المباشر، بشكل إيجابي، على أنه يسهم في إثراء المعرفة ونشر الثقافات، وتوسيع نطاق التعليم والوعي، واحترام حقوق الإنسان في نشر المعلومات والأخبار والحصول عليها. في حين ينظر بعض الدارسين إلى هذا البث الإعلامي المباشر، على أنه هيمنة ثقافية وتسلط على عقول أبناء العالم الثالث..، ويذهب بعض الباحثين إلى أن الخطورة والإسفاف تتمثل في بعض القنوات التجارية التي تتجه للتركيز على العنف والإثارة الجنسية والإباحية، مما يتصادم مع الثقافات المحلية في البلدان النامية، ومنها الثقافة العربية-الإسلامية [15].

وقد أدى ظهور البث الإعلامي المباشر في العالم العربي إلى خلق العديد من الإشكاليات والمخاوف، وإثارة الكثير من الجدل حول المخاطر الثقافية والاجتماعية التي ستهدد منظومة القيم العربية التراثية والمعاصرة، من خلال البرامج التلفزيونية الوافدة عبر البث المباشر، خصوصا في ظل عدم الإلتزام بالمواثيق الدولية التي نصت على ضرورة التزام البرامج المبثوثة عبر الأقمار الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات المختلفة[16].

وأبرز هذه المواثيق إعلان اليونسكو 1987، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (1982) والمتضمن مبادئ وقواعد تنظيم استخدما الأقمار الصناعية في البث التلفزيوني المباشر، الفقرة (13).

ويلاحظ وجود انتهاك متواصل لهذه المواثيق من جانب الدول الكبرى. كما أن استخدام الأقمار الصناعية يثير إشكالية أخرى لها خطورتها تتمثل في كيفية

التوفيق بين الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات ومبدأ الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية لكل شعب[17].

وتوجد إشكالية أخرى لها علاقة بالهيمنة الإعلامية والثقافية الأجنبية في المجتمعات العربية، وهي تعوّد وسائل الإعلام الجماهيرية المحلية على تقديم برامج ومواد إعلامية وثقافية أجنبية ومحلية مشابهة لها تتضمن محتويات وقيما استهلاكية رديئة، تتناقض مع القيم الثقافية الوطنية ومع تطلعات الجماهير الشعبية إلى التقدم والتحرر وصيانة موروثها الثقافي.

فلقد أدى انغماس التلفزيون، وغيره من وسائل الإعلام العربية في تغطية قيم اجتماعية مستوردة من الغرب أو محلية مشابهة لها، على حساب القيم الإجتماعية الحقيقية في البلدان العربية، إلى الإهمال والتقليل من أهمية المشاكل القومية والاجتماعية الأساسية، وإلى إنتاجها مضمون إعلام مخدّر للمجتمعات العربية غير مبال بقيمها التقليدية وأهدافها القومية. وأصبح ينظر في المجتمعات العربية إلى قواعد النظام العالمي الاقتصادي والسياسي، على أنها مقياس ل: " التمدن" و" التقدم". وفي الحقيقة أن ما يقال عن الثورة الإعلامية ما هو في الواقع إلا ثورة في التقنية يؤدي سوء استثمارها إلى غربة المواطن في مجتمعه، وإلى تشويه القيم الأصيلة[18].

إن كل مجتمع غني بطرق تقليدية للتعبير والتواصل التي لها خاصية المشاركة الجماهيرية، ومن الخطأ ألا يعتمد على هذا التراث الإعلامي الغني حتى يستفاد من إمكانيات الغرب الحديثة التي يمكن استعمالها لتطوير

الوسائل الإعلامية التقليدية وزيادة فعاليتها في سد حاجات المجتمعات العربية والنامية إلى التواصل البنّاء.

وقد أدى دخول وسائل الإعلام الجماهيرية إلى المجتمعات العربية إلى تناقض ظاهري بين هذه المجتمعات، حيث أنه باعد بينها، كما أن تفاعل وسائل الإعلام مع الأنظمة العربية المختلفة خلق "وعيا" مختلفا للواقع العربي في مجتمعه كله، وأدى هذا إلى مشاركة جماهيرية مختلفة. فوسائل الإعلام تقرر ما هو الحدث، من حيث أنها تقرر لائحة ما يستطيع المواطن أن يقرأه أو يراه أو يسمعه من خلال هذه الوسائل، وعرضها للأحداث في الغالب، متأثرة بمقدرة مسؤوليها (من محررين وإداريين) على استيعاب الحدث وتقديمه في قالب صحيح، وبالتالي فعمل وسائل الإعلام لا ينحصر في تقدير ما يحدث، بل يتعداه إلى تصوير ما يحدث بالأسلوب الذي تراه مناسبا [19].

وفي التسعينات انتشرت القنوات الفضائية العربية، والأقمار الصناعية الناقلة للإنتاج الأجنبي لمختلف البرامج. وأبدى العديد من الباحثين قلقهم من هذه التقنية التي جاءت لا لتعمق الفجوة بين أفراد الوطن الواحد فحسب، بل بين الأقطار العربية الفقيرة والغنية، وازداد الإنبهار بهذه التقنية، والتهافت على استخدامها، مع ازدياد انتشار أفلام الفيديو (هابطة المستوى) التي تعرض في المنازل، وهكذا تم استخدام الجيل الثالث من تقنية الإعلام لتعميق مظاهر التبعية، والفرقة، والتخدير، باعتبار ان الرسائل القادمة من الفضاء لم تجد من يعترض طريقها، لا مقص الرقيب ولا قوانين المطبوعات والنشر [20].

ويثور جدل بين الدارسين العرب حول الفرق بين التبعية الثقافية والإستتباع الثقافي، بالرغم من أن أهدافها واحدة، وإن كان كل منهما يمثل حلقة في سلسلة "ترويض" واحتواء العقل العربي من خلال إدخال العرب، كأفراد ومؤسسات وأنظمة، في علاقات تبعية كاملة أو شبه كاملة مع الخارج (الغرب الرأسمالي)، وقد أنجزت التبعية الثقافية الكثير من أهدافها في الوطن العربي، فقد شوهت صورة الإنسان العربي، من خلال وسائل الإعلام الغربية التي روجت صورة نمطية تتميز بالسلبية والإتكالية والقدرية للإنسان العربي، كما أسهمت في تحويل الثقافة الوطنية من عنصر استنهاض وطني وقومي ضد الغزو الثقافي الوافد، إلى مادة استهلاكية دعائية، وإلى المسلسلات السطحية والأفلام التجارية [21].

وليس بالضرورة أن يسعى الإستتباع إلى جعل العربي" أمريكي أو أوروبي"، بل يكفي إشعار الإنسان العربي بالذيلية والدونية تجاه الدول الأجنبية المهيمنة على مراكز الإنتاج الثقافي في الوطن العربي، وإظهار الفكر العربي بمظهر العجز عن الإبداع، والتمايز الحضاري، وإظهار الأنظمة العربية بمظهر الضعف والخضوع للمخططات الأجنبية والعجز عن حماية أرضها وتراثها وسيادتها ومستقبلها [22].

ونتيجة لهيمنة الإعلام الأجنبي على وسائل الإعلام ومحتواها، أصبح مضمون وسائل الإعلام العربية يساهم، بصورة عامة، في تغريب المواطن عن مجتمعه بدل تسهيل مشاركته في أمور هذا المجتمع. ويتم هذا التغريب عن طريق تقديم مضمون إعلامي يشعر المواطن بأن لا صلة له، أو رابط، مع ما يراه أو يقرأه او يسمعه في قنوات تلفزيونية وإذاعية وفي صفحات الصحف من مضمون. ويشعر

المواطن العربي بأن ما تعطيه إياه هذه الوسائل من مضمون غير واقعي **ولا** صلة له بواقعه، وفي حال قبوله بما تعطيه إياه هذه الوسائل يرى نفسه مندفعا للثورة على قيمه وطرق معيشته.

وتسود رؤيتان لما تأتي به القنوات التلفزيونية الأجنبية عن طريق الأقمار الصناعية من برامج متنوعة وثقافات متعددة، فأصحاب الرؤية الأولى يرونها شرا خالصا محدقا بالمواطن العربي وخطرا يهدد ثقافته الوطنية وعاداته ومعتقداته، وأصحاب الرؤية الثانـــية يرونها انفتاحا على ثقافات جديدة للإطلاع والمعرفة في مختلف العلوم والفنون[23].

والنظرة الموضوعية المحايدة تدعو إلى القول بأن ليس كل ما هو قادم من الخارج، ومن الغرب بالذات، عبر البث المباشر ضارا بنا وبثقافاتنا، كما أنه لا يمثل اتجاها خيّرا، وخاصة بالنسبة للأجيال الجديدة من الأبناء، وهم المستفيدون أكثر من غيرهم، وتخطط معظم البرامج من أجلهم، خاصة وأنهم عماد المستقبل بالنسبة لأية أمة، وتعقد عليهم الآمال في قيادة شعوبهم في المستقبل. بالإضافة إلى أنهم مازالوا في مرحلة تكوين أفكارهم وثقافاتهم وأن مشكلاتهم تزداد تعقيدا، ويتلمّسون حلولا لها من شتى المصادر التي يأتي في مقدمتها التلفزيون، بما له من جاذبية وتأثير وما تتفق به العقول الإلكترونية من خلاله، علاوة على ما يمثله من كونه أداة تسلية وإمتاع لمن يشاء [24].

أوضاع حرية الصحافة والإعلام في الدول العربية والاسلامية :

ومن الأساليب العلمية المساعدة على إيجاد البديل العربي الإسلامي عن البث الأجنبي هو إتاحة البث التلفزيوني لجميع محطات التلفزيون العربية ليصبح في

متناول المشاهدين في كل مكـــــان مـــن الـــوطن العربي، وسيكون من نتائج ذلك تقليل انجذاب المشاهد العربي نحو البث الأجنبي باعتبار أن ما تقدمه المحطات العربية أقرب إلى عقله وعاداته وتقاليده، فضلا عن أنها برامج بلغته التي يفهمها وليست بلغة أجنبية [25].

ومن جانب آخر، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى وجود تنافس شريف بين محطات التلفزيون العربية، لأن كلا منها ستعمل على جذب أكبر عدد من المشاهدين العرب بتقديم البرامج الجيدة والمتميزة إذ أنه من الأولى بالمواطن العربي أن يشاهد محطـــات التلفزيون العربية من أن يشاهد برامج أجنبية تحمل في طياتها الأفكار الهدامة [26].

وبالإضافة إلى ذلك ينبغي اللجوء إلى التعددية الإعلامية في الوطن العربي والعالم الإسلامي وإفساح المجال للإعلام الخاص للقيام بدوره الإعلامي والثقافي والتقليل من الاحتكار الشديد للحكومات في هذا المجال، وإتاحة مساحة كبيرة من الحرية الإعلامية والفكرية لرجال الإعلام والثقافة والفكر وتشجيعهم ماديا ومعنويا لخلق نهضة إعلامية- ثقافية عربية أصيلة تشد المواطن العربي وتلبي احتياجاته ورغباته المعرفية والإعلامية والترفيهية في إطار مبادئه وقيمه وظروفه الاجتماعية.

ولكن هذه الأساليب لا زالت مرفوضة من معظم الحكومات العربية **ولا** زال الاحتكار والمنع والتضييق الإعلامي والثقافي هما السائدان في معظم الأقطار العربية، فلقد حرصت أغلبية الدول العربية على عدم الخوض في تجربة التنافس الإعلامي وخاصة في الإعلام المسموع والمرئي، وتبنت نموذج إعلام الدولة الذي أسسته مجتمعات اتبعت طريقا مخالفا تماما لمفاهيم التطور الرأسمالية الليبرالية، رغم أن

العديد من الأنظمة العربية استقى نموذج تطور مجتمعاته الاقتصادي من الغرب الرأسمالي [27].

وقد انطلقت الدول العربية في اختيار نظامها الإعلامي هذا من أن احتكار الدولة للإعلام الجماهيري يشكل ضرورة حتمية لأن المجتمعات العربية تعيش حقبة تخلف شامل وتواجه ظروفا سياسية وقومية واستراتيجية غير عادية فرضها واقع تجزئة واستعمار استيطاني، مما يتطلب انتزاع الإعلام من الأفراد والجماعات وانفراد الدولة بالمسؤولية الإعلامية، على اعتبار أن الشأن الإعلامي يرتبط بوظائف ومهمات اجتماعية وثقافية تقع في مجال عمل الدولة ولا يجوز تركها نهبا للمبادرة الخاصة كغيرها من الأنشطة...، ومع ذلك فإن إعلام الدولة فقد على صعيد الممارسة العملية، كل خصائصه ومميزاته متحولا، في غياب نظام ديمقراطي مستقر، إلى إعلام مسخّر كلية لخدمة أحد أطراف هذه الدولة وهو السلطة السياسية القائمة [28].

وقد أدت هذه الوضعية إلى تناقض بين احتكار الدول والحكومات العربية لوسائل الاتصال والمقاومات العديدة لهذا الاحتكار، مما جعل موضوع الاتصال يكثف كل العقبات التي ميزت تطور هذه المجتمعات، من سيطرة الدولة، وانفصام الرابطة السياسية، والعودة إلى التقاليد.. إذ أسهمت وسائل الإتصال، وبخاصة التلفزيون، في تقوية الطبيعة الإستبدادية لنظم الحكم القائمة [29].

فالتلفزيون بتعظيمه الدائم شخوص القادة والزعماء، شجّع بوجه عام عبادة الشخصية السياسية، والراديو والتلفزيون في الوطن العربي، هما طرفان من أطراف احتكار الدولة، والإنتماء إليهما يخضع خضوعا دقيقا لإشراف الدولة.

والعوامل الإقتصاديـــة مثـــل ارتفاع تكاليف الإســتاج، والعوامل السياسية مثل الكبح الذي تمارسه الرقابة، والعوامل الإجتماعية، مثل مطالب الطبقة المتوسطة تعمل كلها على تفاقم أزمة الإبداع.. وهذا الوضع يدفع الناس إلى البحث في الخارج عما لا يستطيعـــون ان يجـــدوه فـــي بلدهم، ويشجع هجرة الشبكات الوطنية، وينمي التبعية الثقافية والإعلامية للعالم الخارجي[30]

ولم يعد في الإمكان اليوم تصور مجتمعات مغلقة على نفسها، ولا يترتب على فتح مجالات قومية لوسائل الإتصال الخارجية تبعية ثقافية، اللهم إلا إذا استخدمت لاستدامة آراء داخلية في خصوص التفاوتات الإجتماعية. وكما يرى" صـــدوق همـــامـــــي" " إن الدعوة إلى الدفاع عن الهوية الثقافية في مواجهة وسائل الإتصال الغربية هي **أولا** حجة إيديولوجية تنادي بها شمولية، وشخصيات سياسية، تغذّي بها حنينا إلى صفاء خيالي أصلي" [31].

وقد حاولت حكومات دول أخرى غير عربية تقييد الوصول إلى برامج الكومبيوتر، للسيطرة على وسائط الإعلام الجديدة التي توفر للمجتمعات المغلقة أو المراقبة سابقا اتصالا لا محدودا عمليا بالعالم الخارجي، واعتبرت تلك السيطرة امرا له أولوية قصوى. فقد سعت سنغافورة إلى حجب أشياء معينة موجودة على شبكة الأنترنيت- أساسا معالجة كل البيانات لمنع الصور والآداب الإباحية، وكونت الصين" مجموعة قيادية مركزية" تابعة لمفوضية الدولة للتخطيط وتحت إشراف مباشر من نائـــب رئـــيس الوزراء من أجل إنشاء نظام مشابه سيحجب أكثر مما يمكن ببساطة اعتباره فحشا [32].

وتعود أسباب سقوط الإتحاد السوفياتي، في جانب منها، الى أن المجتمعات المغلقة لا يمكنها ان تنافس في عصر المعلومات. وسيكون مصير هذه البلدان هو الأسوأ، فهي تحتاج لنظرة لا تختلف عن نظرة نخبها لكي تدرك ذلك، ففي الصين، وبينما أطباق التقاط بث الأقمار الصناعية ممنوعة قانونا من الناحية الرسمية، فإن واحدا تقريبا من كل خمسة من مواطني بكين يحصل على برامج تلفزيونية من خلال الأطباق اللاقطة، بينما يحصل ما يقرب من نصف سكان جوانجو على برامج تبث من خلال الأقمار الصناعية [33].

وسنغافورة، المركز التجاري البارز في جنوب شرق آسيا، هي أحد محاور الشبكة الكونية للمراكز التجارية التي تتماثل فيها فعليّا حياة النخب : فرجال الأعمال، في العالم كله، يقرأون جميعا الصحف نفسها، ويرتدون البذلات نفسها، ويقودون السيارات نفسها، ويأكلون الطعام نفسه، ويركبون الطائرات نفسها، ويقيمون في الفنادق نفسها، ويستمعون إلى الموسيقى نفسها. وبينما لا تزال شعوب بلادهم تقسمها الثقافة، فإنهم أدركوا أن المنافسة في السوق العالمية تتطلب منهم التكيف مع ثقافة السوق [34].

ويقوم موجهو العولمة المتسرعة اليوم بتحسين وسائل وأنظمة النقل الدولية، ويبتكرون تكنولوجيات وخدمات ثورية جديدة في مجال المعلومات، ويهيمنون على السوق الدولي للأفكار والخدمات. وهو ما يؤثر في أسلوب الحياة، والمعتقدات، واللغة، وكل مكونات الثقافة الأخرى... وتعرض اليوم خمس عشرة شركة أمريكية كبيرة في مجال الاتصالات مشاريع تنافسية ستؤدي تطويق الأرض بكوكبة من الأقمار الصناعية وإلى تمكين أي فرد في أي مكان من الإتصال

الفوري بأي شخص أينما كان دون الحاجة إلى إنشاء أية بنية أساسية للاتصالات على الأرض بالقرب من المرسل أو المستقبل [35].

وتهيمن الولايات المتحدة على حركة المرور الكونية هذه في مجال المعلومات والأفكار. فالموسيقى الأمريكية، والأفلام الأمريكية، والبرامج التلفزيونية الأمريكية، وبرامج الكمبيوتر الأمريكية، أصبحت شديدة الهيمنة، ورائجة جدا ومشاهدة جدا، حتى أنها تتواجد اليوم في كل مكان على الأرض بالمعنى الحرفي للكلمة، وهي تؤثر فعليا في أذواق وحياة وتطلعات كل الأمم، بينما ينظر إليها في بعضها باعتبارها مؤثرات مفسدة [36].

الإعلام والثقافة العربيين والإسلاميين في مواجهة العولمة الثقافية :

لقد ساهمت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى حد كبير في حصول التغيرات التي تحققت في مجالات عديدة كالإلكترونيات الدقيقة والآلات الحاسبة والإنسان الآلي وصناعة المعلومات والاتصالات والطاقة النّووية وتكنولوجيا الفضاء وغيرها، وبذلك أصبحت العولمة عملية لا مفرّ منها ولا يمكن إلا التكيف معها، لأن العولمة ستنعكس آثارها على الثقافة والاجتماع والسياسة، لأنها " المآل الحقيقي لما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية واتصالية وتحرير للاقتصاد والتجارة الدولية وتفاعل للثقافات وتلاقحها" [37].

وإذا كانت العولمة الاقتصادية ستحقق التقارب والتمازج بين الأمم فإن الثقافة يجب أن لا تتخلّى عن هذه المهمة، وهي مؤهلة إلى التفاعل مع الكيانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حتى تدفع أسس المبادئ والمبادئ الثابتة مع المحافظة عـــــلى الخصوصـــية الوطنية والإرث الحضاري للمجتمعات الإنسانية [38].

والثقافة في ظل العولمة يجب أن تتجاوز الأطر التقليدية التي عرفتها طوال القرون الماضية، وأن تقتحم المجالات التي يحتمها منطق التطور وتفرضها آليات العصر الحديث كوسائل الإتصال الحديثة وشبكاتها المتنوعة، وهو ما يجعلها قادرة على توجيه تفكير الإنسان وسلوكه نحو التمييز بين المفيد وغير المفيد في الإنتاج الثقافي والاقتصادي وإدراكه لحاجياته الضرورية ونظرته إلى المنتوج والخدمات، وإقباله واختباره لها يكون وفق المعيير والرؤى التي تخلقها الثقافة [39].

وإذا أراد العرب تأسيس ثقافة عربية إسلامية قادرة على الوقوف في وجه التحديات المتعددة الأشكال والألوان، فإن هذا لن يكون بالعزوف عن الثقافات الأخرى والانطواء على الذات، بل يكون بمواصلة التفتح مع التمييز الجيد بين النافع فيه والضار، والملائم للثقافة القومية وحضارتنا وتوجهنا الاقتصادي والاجتماعي والفكري وبين ما هو غير ملائم لهذه المكونات [40].

وللتخلص من التبعية الثقافية الحقيقية فإن تحرير الإمكانيات الإبداعية لدى الأفراد مطلب جوهري. **ولا** بد إن تتبنى دائرة الاتصالات في العالم العربي أولا : حول قيم الحرية، والجدل، والتبادل. و" لن يتيح الحديث البراق عن الهوية والتلاعب التقني بصورة شيطانية والآراء" البارانوية" (خاصة بالذهان الهذائي) بخصوص الآخرين، لـــــــن يتيح للعرب أن يستردوا سيادتهم الثقافية، أو يؤكدوا حضورهم الخلاق في العالم[41].

إن الحديث عن الفكر العربي والإسلامي في مواجهة " العولمة " الثقافية بوجه خاص، هو حديث من قبيل العمل" الإيجابي" باتجاه مشروع نهوض عربي، غـــــير أنه رغم الإيجابية " الظاهرة " التي يتمتع بها هذا الموقف في رؤيته لظاهرة

" العولمة " لكنه، على أرض الواقع، لا يمتلك سوى فعلا " سلبيا "، يتسم بالـــرد السلـــبي تجاه الظاهـــرة، تاركا " الفعل الواقعي" المؤثر، لقوى "العولمة" واستراتيجيتها، بل- لأصحاب دعوة " ضرورة الانضواء العربي" في إطار العولمة. وهنا نكون وجها لوجه أمام الموقف الذي يرى في الظاهرة نفسها (العولمة) قدرا مطلقا ومستديما كتب على البلدان العربية، بحيث يغدو التسليم به ومحاولة الاندماج فيه من قبيل تحويل " الرذيلة" إلى " فضيلة" [42].

ويترتب على ذلك إن العالم العربي، من حيث كونه جزءا من" العالم الثالث" لن يجد نفسه من منظور هذا الموقف، إلا أمام ضرورة الاندماج في ذلك النظام الرأسمالي الليبرالي، إذا ما أراد إن يدخل في دائرة " التقدم"، في القرن الواحد والعشرين، ولما كانت العلاقة بين العالم العربي والنظام الرأسمالي الغربي قائمة على الإستتباع والإلحاق وليس على الندية والتكافـــؤ، وكـــان المشروع الصهيوني جيبـــا وظيفيا مـــن جيـــوب ذلك النظام فـــي منطقـــة " الشرق الأوسط" فقد تبلور الأمر باتجاه الآتي : إما أن يندمج العالم العربي اندماجا وظيفيا في ذلك النظام الرأسمالي فيحقق شرط استمراره ونمائه، وإما أن يخرج عنه فيبدو عاجزا مهمشا مفتتا وغير ذي مستقبل استراتيجي.. إما أن يكون هناك احتمال" ثالث" أمام هذا " العالم" فهو مسألة يجري تغييبها [43].

أما الأسباب التي يعتمدها هذا الموقف كمسوغات للانضواء" السلبي" في إطار" العولمة" وتجلياتها، وأوجه القصور التي تنضوي عليها تلك الأسباب.. فيكفي الإشارة إلى سببين وراء هذا الموقف هما :

الأول/ طابع منهجي : يرى أصحابه في محاولة الاندماج هذه صيغة من صيغ الاندماج بحضارة العصر وتلقف مكتسباته، حتى لو تم ذلك بعيدا عن" الاستقلال" الفكري.

- والثاني/ ذو بنية مستمدة من اتجاهات الإحباط والقنوط وانسداد الآفاق، بالنسبة لجمهور واسع في الوطن العربي، وشرائح متميزة من المثقفين والسياسيين العرب [44].

إن هذا الموقف يحاول تسييد رؤيته وتجذ يرها، على أرض الواقع، ملتقيا في ذلك مع استراتيجيات قوى"العولمة" بصفة عامة، ومع الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة "الشرق الأوسط" على وجه الخصوص، صارفا النظر عن التداعيات السلبية المحتملة على الوضع العربي، واقعه ومستقبله [45].

وتؤدي مثل هذه المواقف والرؤى والسياسيات إلى الخضوع للمشروع الإيديولوجي للرأسمالية الجديدة المبنية على فكرة "التدويل" أو العالمية (العولمة globalisation) في مطلع القرن الحادي والعشرين، ويقوم هذا المشروع الأيديولوجي الرأسمالي الجديد على"التكيف"، وأهم عناصر التكيف الأيديولوجي ما يلي [46].

أ- حرية الأسواق والمبادرة الخاصة عن طريق الانخراط في الرأسمالية العالمية عبر التخصصية وآليات السوق الرأسمالية العالمية للسلع والخدمات ولرؤى الأموال والنقود.

ب- العالمية : والمقصود بها هنا "عملية الغربنة" Westernization، والانخراط.

في سلك الغرب، فالدعوة الأيديولوجية للاندماج في العالم تبيح عكسها، إذ تتحول إلى الاندماج في الغرب ليس اقتصاديا فقط ولكن اجتماعيا وسياسيا وثقافيا بالذات.

ح- الدولة المحورية : Pivotal-State، ويقصد بها الاندماج في سلك الأمركة.

د- النمو الحديث الذي يتم عن طريق الانخراط في موجات التكنولوجيا الغربية ورأس المال الغربي.

هـ- الحريات السياسية والتعددية الحزبية، بالرغم من وجود سيطرة الأحادية السياسية ذات العصب العسكري، أو الأمني، القائم على دعامتين من المؤسسة العسكرية والمؤسسة البوليسية، مع تغذيتها لذاتها بالتوظيف الحاذق لنوعين من القوى:

- اولهما: قوى أو بدائل الداخل،في ضوء النظام السياسي من الداخل وأبرزها المؤسسة الدينية الرسمية، والمؤسسة القمعية.
- وثانيها: قوى أو بدائل الداخل، في صورة نموذج الممارسة السياسية من الداخل، وتكمن هنا في المعارضة الرسمية ممثلة في الأحزاب السياسية المستأنسة [47].

ويتم التوظيف الرسمي لكل من بدائل الداخل من خلال : جهاز الدولة او سلطة الدولة ممثلة في البيروقراطية الحكومية بمعناها الضيق، من جهة أولى، و"الأجهزة

الأيديولوجية للدولة" من جهة ثانية، وأبرزها: الإعلام والإتصال الجمعي، والمنظومة التعليمية، وأجهزة الثقافة" [48].

إن "بدائل الداخل" أو الأحزاب المعارضة "فقط" دون أن تصل إلى الحكم بعكس الحال في الغرب، تحاول أيضا من جانبها توظيف النظام السياسي أو التلاعب ببعض متغيراته لتكسب مواقع لها هنا أو هناك، لكن الغلبة هي للنظام الحاكم ولنمـــوذج الممارســـة السياسي، فلا الدعوات (الليبرالية) إلى تعديل الدستور وقوانين الأحزاب والصحافة..الخ والقوانين المقيدة للحريات، وإلى تداول السلطة، وإلى "التنوير" العقلي "الثقافي" ولا الدعوات إلى تعديل الميزان الطبقي وتغيير الهيكل الاقتصادي- الاجتماعي..الخ، فلا هذا أو ذاك او سواه قد أفلح في تغيير قواعد الممارسة السياسية، ولو جزئيا [49].

طرق توظيف الإعلام العربي والإسلامي في مرحلة العولمة :

توصلت دراسة تحليلية للرسالة الإعلامية في الوطن العربي إلى أن الاهتمام الأساسي لها هو الجوانب السياسية والدعائية والتحرك في دائرة الحكام والرؤساء وتسليط الأضواء على نشاطاتهم وخطبهم السياسية وتنقلاتهم على حساب الوظائف الأخرى للإعلام مثل التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية كما أن هذه الرسالة لا تعمل على تحقيق التنمية الثقافية بقدر عملها على إعاقتها من خلال بث قيم سلبية، بالإضافة إلى الهيام بالثقافة الأجنبية بدعوى التحضر ومجاراة روح العصر [50].

يرجع اهتمام الأنظمة العربية بوسائل الإعلام إلى أن هذه الوسائل يمكنها أن تبني أو تدمر سمعة صانعي القرار والمسئولين الحكوميين. ومن ثم فإن بمكانها ان تؤثر في

القوة التي يتمتع بها المسئولون، فالتغطية الإعلامية لشخصية معينة قد تضفي عليها المكانة وتضيف إليها الكثير فيما يتعلق بقدرتها الإقناعية والتأثيرية في مواجهة الآخرين[51].

ولعل أهم ما يسعى السياسيون العرب إلى تحقيقه عن طريق الإعلاميين هو تحقيق شرعيتهم وشرعية نظامهم، وإذا تصورنا أن الشرعية في الدول المتقدمة تتحقق من خلال إنجازات وأيديولوجيات النظم في هذه البلاد لدرجة تجعل الحاجة إلى الإعتماد على وسائل الإعلام أقل منها في الدول العربية التي لا تعتمد نظمها في تحقيق الشرعية على إنجازات أو أيديولوجيات بنفس الدرجة من القبول [52].

و مما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أنه كلما قويت العلاقة : بين السياسيين والإعلاميين العرب فقد الرأي العام العربي الثقة في الإعلام العربي ولجأ إلى مصادر الإعلام الغربية للحصول على الحقيقة ويرتبط بذلك أيضا فقدانه الثقة في الأنظمة السياسية العربية التي تزداد شرعيتها تآكلا [53].

وتؤكد صحة هذه النتيجة الدراسة التي قام بها بسيوني إبراهيم حمادة لنيل الماجستير بكلية الإعلام جامعة القاهرة في 1986، عن دور وسائل الإعلام في وضع أولويات اهتمامات الرأي العام، إذ حاول صاحبها دراسة العلاقة بين أواويات اهتمامات وسائل الإعلام الحكومية والحزبية وأوليات الرأي العام، وتبين من نتائج الدراسة الآتي[54] :

1- أن الارتباط بين أوليات اهتمامات جريدة الأهرام و أولويات اهتمامات الرأي العام ضعيفة جدا " 19" وهو ارتباط ضعيف وغير ذي دلالة.

2- ان الارتباط بين أولويات اهتمامات الصحف الحزبية (الوفد، والشعب والأهالي) واهتمامات الرأي العام قوي 0.85) وهو ارتباط إيجابي وذو دلالة. وقد تم قياس اهتمامات الرأي العام عن طريق إجراء دراسة على عينة ممثلة للعاملين في النقابات المهنية في مصر (20 نقابة مهنية).

وعند التأمل في مغزى هذه النتيجة يتضح أن أكثر الصحف المصرية والعربية (قوة) لم تنجح في أهم وظيفة ينبغي أن تسعى لتحقيقها وهي وضع أوليات اهتمامات الرأي العام المصري ضمن اهتمامها، لأنها أخذت جانب السلطة في المقام الأول، مما أدى إلى فقدانها جانبا كبيرا من مصداقيتها أمام القارئ.

وما يجب التذكير به هنا هو أن السايسيين يستعينون بالإعلام بهدف زيادة شرعيتهم والتمكين لهم ودعم ثقتهم ولكن المحصلة هي ان المزيد من الهيمنة الإعلامية يحقق الأثر العكسي مباشرة.

إن قراءة الواقع الإعلامي العربي تشير إلى عدم قدرة المواطن العربي العادي على معرفة الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي نتيجة ضعف في أدوات الإعلام المستقبلة التي تسمح بتكوين وجهة نظر موضوعية وإزالة الحواجز الراسخة أمام النخب الفكرية والثقافية العربية [55].

ولقد أشارت العديد من الدراسات العلمية التي أجريت إلى أن جوهر الأزمة في الأنظمة الإعلامية العربية هو غياب المعرفة المتعمقة للجمهور سواء من ناحية احتياجات الإتصال أو مواقفه واتجاهاته إزاء المواد التي تحاصره بها وسائل الإعلام المحلية والدولية.

ويلاحظ المتابع للوضعية الإعلامية في الوطن العربي إن وسائل الإعلام تتعامل مع جمهور المتلقين باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين أو محاورين، وهذا يخلق فجوة كبيرة بين وسائل الإعلام العربي وبين الجمهور، وهي بذلك تلجأ إلى الطابع الأحادي بحيث تبعث وسيلة الإعلام رسالتها فقط دور أن يكون لديها الرغبة في معرفة رأي الجمهور بمضمون رسالتها وتحاول إضفاء الطابع الإقناعي الدعائي لها، وهي معتمدة بذلك على عاملين أساسيين:

أولاهما: تبعيتها للسلطات السياسية الحاكمة التي تتحكم في صياغة السياسات الإعلامية بما يحقق أهداف الدولة الأيديولوجية ومصالحها الاقتصادية.

ثانيتهما : اعتماد وسائل الإعلام على تكنولوجيا الإتصال والمعلومات والتي تتحكم بها الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى القوة المحلية ذات النفوذ.

يعيش الإعلام العربي صدمة إعلامية على مختلف المستويات : السياسية والتنظيمية والفنية، فليس بالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وأحدث المطابع الصحافية وحدها يحيا الإتصال ويتطور في عصر المعلومات، فالإعلام العربي فقـــــد محوره واضحى مكبّلا بقيود ارتباطه الوثيق بالسلطة، تائها بين التبعية الفنية والتنافس السلبي على سوق إعلامية وإعلانية محدودة، وكان نتيجة ذلك ان أصبح رهين الإعلان من جانب، ودليل الدعم الحكومي من جانب آخر[56].

إن الإعلام العربي يواجه عصر التكتلات الإعلامية مشتتا، عازفا عن المشاركة في الموارد، يعاني من ضمور الإنتاج وشح الإبداع، حتى كاد أن يصبح مستقبلا للإعلام المستورد ليعيد بثّه إلى جماهيره، بدل إن يؤدي دوره الطبيعي

كمرسل للرسائل ومنتج لها، وأوشكت وكالات الأنباء العربية ان تصبح وكالات لإرسال برقيات الوكالات الأربع الكبرى الغربية، حتى فيما يخص الأخبار العربية المحلية. وبهذا ارتضى الإعلام العربي أن يوكل إلى الإعلام الغربي نقل صورة العالم من حولنا، وصنع صورنا عن ذاتنا أيضا[57].

فقد أبرزت دراسة قامت بها جيهان أحمد رشتي تحت رعاية اليونسكو عام 1982، وتناولت الأخبار الخارجية في الصحف العربية، أن وكالات الأنباء العربية لا تسهم كمصادر إعلامية في حركة تدفق الأنباء الخارجية داخل الوطن العربي بأكثر من 22%، وتعتمد الصحف في مجملها على وكالات الأنباء الغربية بما لا يقل عن 65%[58].

وبشير بعض الباحثين الإعلاميين إلى أن نسبة الأخبار المتداولة بين الدول العربية لا تزيد على 2% من جملة الأخبار المتداولة في الصحافة العربية. كما ترصد إحدى الدراسات مدى تأثير العلاقات العربية على معالجة الصحافة للقضايا العربية، حيث تغلبت العلاقات التعاونية على العلاقات الصراعية بسبب شبه الإجماع العربي في مواجهة الصراع مع إسرائيل في الفترة بين أكتوبر 1970 إلى أكتوبر 1977. بينما سيطرة العلاقات الصراعية العربية في الفترة من نوفمبر 1977 إلى أكتوبر 1981، وهي الفترة التي شهدت خروج مصر من الصف العربي وعقد معاهدة الصلح مع إسرائيل، واستمرار النزاع حول الصحراء الغربية، والحرب العراقية الإيرانية. وقد انعكس كل ذلك على معالجة الصحافة المصرية للقضايا العربية في المرحلتين حيث يلاحظ مثلا انه في حالة تحسن العلاقات يكون

شكل التغطية أكثر إبرازا ويتحاشى المضمون المواقف السلبية للحكومات العربية وتنقلب الصورة تماما عندما تتوتر العلاقات بين الحكومات العربية [59].

وقد أسفر استقراء مجموعة البحوث والدراسات التي أجريت عن الصحافة والقضايا العربية عن بعض النتائج التي تحدد إبعاد الخريطة الإعلامية العربية ومساراتها وطبيعة القوى المتحكمة في صياغة واقعها الراهن[60] :

1- التبعية المركزية التي يدين بها الإعلام العربي محليا للحكومات وخارجيا لمصادر الإعلام الغربي.

2- عدم وجود مراسلين للصحف والوكالات العربية في العواصم العربية خصوصا عند وقوع أحداث وأزمات أو كوارث (مع استثناءات قليلة).

3- انغلاق الإعلام العربي داخل الوظائف التقليدية التي تهدف إلى إقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية.

4- التفاوت في الإشباع الإعلامي داخل المجتمعات العربية ذاتها علاوة على الفجوة التكنولوجيّة والمعرفية بين الدول العربية وبين الريف والحضر في القطر الواحد، وبين الأميين والمتعلمين وبين الأغنياء والفقراء.

5- يعاني الواقع الراهن لحرية الصحافة العربية من صعوبات ومشكلات كثيرة من أهمها [61]

- التشريعات القانونية التي يبالغ أغلبها في تقييد هذه الحرية.

- الممارسات الفعلية التي تكشف انتهاكات مستمرة في العديد من الدول العربية لهذه الحرية، سواء بإغلاق الصحف أو مصادرتها وتعطيلها، أو بعدم توافر

الضمانات الكافيـــة للصحفيين لممارسة دورهم حيث يتعرضون للحبس وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والإيقاف عن ممارسة المهنة، ويسقط بعضهم ضحايا عمليات الاغتيال والإرهاب، علاوة على محاولات الترهيب والترغيب والضغوط وسائر الانتهاكات المذكورة في تقارير منظمات حقوق الإنسان واتحاد الصحفيين العرب.

6- أحكمت معظم الأنظمة العربية قبضتها على وسائل الإعلام بشكل مباشر- احتكار الملكية- أو غير مباشر- بواسطة الدعم المالي والسياسي وبرمجتها لتكون مناسبة لتقديم خطاب إعلامي سلطوي، جاهز ومكتمل. ونص هذا الخطاب السلطوي دائما استبعادي، لا يرى الآخر، ولا يعترف بوجوده، ويدعي امتلاك الحقيقة الكاملة في مختلف الميادين والقضايا المعالجة، فهو نص يزعم أنه معصوم مما يجعله يغلق آفاق أية إمكانية للحوار والنقاش، ويتركز مضمون هذا الخطاب على ترسانة من الشعارات المختلفة، كما تحددت أشكاله في أساليب وصيغ خطابيه وانفعالية وسردية[1]. ولقد انهمك الإعلام العربي في عملية محكّمة لتغيب الواقع، وخلق وتقديم واقع غير واقعي، أي واقع أسطوري وترويجها عن الأنظمة ورموزها وأعمالها، وبهذا نجد أن الأنظمة العربية تحدّد الأساطير والإعلام العربي يروّجها، والجماهير العربية تستهلكها[62].

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على حقيقة التفاعل بين وسائل الإعلام والمجتمع في الجزائر- كنموذج لما هو موجود في الوطن العربي- لتبين لنا من خلال نتائج الدراسات المتعلقة به المنجزة في السنوات الماضية، أن هذا التفاعل تغلب عليه السلبية، للعوامل والأسباب الآتية :

1- عدم توفر وسائل الإعلام الجزائرية على قدرات مهنية إعلامية وهذا ما ينعكس على نوعية البرامج والمواد الإعلامية المقدمة إلى الجمهور غير المناسبة لأذواقه واحتياجاته وميولاته ومستوياته الثقافية والإعلامية والترفيهية.

2- التضارب والتناقض الموجودان بين مواقف واتجاهات ومضامين وسائل الإعلام الجزائرية العمومية والخاصة والحزبية، نتيجة للمتناقضات السياسية والأيديولوجية والثقافية واللغوية الموجودة في الجزائر.

3- عدم مراعاة وسائل الإعلام الجزائرية احتياجات ورغبات واتجاهات الجمهور المعرفية والإعلامية والترفيهية، وحرصها على خدمة مصالح الزمر والعصب السياسية والأيديولوجية المتناحرة والمتنافسة على اقتسام الريع المادي بطرق غير مشروعة دون بذل عمل وجهد مقابل ذلك.

4- عدم الاعتماد على الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بجمهور وسائل الإعلام واتجاهاته وأذواقه المتعلقة بظروفه الإجتماعية ومستوياته الثقافية واللغوية.

5- عدم تناول معظم وسائل الإعلام الجزائرية للموضوعات والقضايا الأساسية التي تشغل أغلبية أفراد المجتمع الجزائري واكتفائها بالموضوعات الجزئية ذات الطابع البروتوكولي والسياسي والحزبي.

كيفية التعامل مع ظاهرة الإعلام المعاصر لتخفيف تأثيراته السلبية في الوطن العربي والعالم الإسلامي :

ولتجاوز هذه السلبية وتفعيل أداء وسائل الإعلام سواء في الجزائر أو في الوطن العربي والعالم الإسلامي ينبغي توفير بعض العوامل والشروط، منها:

1- توفير الانسجام بين محتويات وسائل الإعلام واحتياجات وميول أفراد المجتمع المعرفية والإعلامية والترفيهية.

2- توافر المعايير المهنية والتقنية والعلمية في العمل الإعلامي لتوفير متطلبات إنتاج وصياغة وتقديم مواد إعلامية جاذبة ومشوقة وملبية لاحتياجات ورغبات الجمهور المختلفة.

3- تفادي وسائل الإعلام الدعاية الكاذبة والتضليل وإخفاء الحقائق والمعلومات عن الجمهور.

4- مراعاة وسائل الإعلام مستويات تعليم وإدراك أفراد الجمهور.

5- حرص وسائل الإعلام على عدم تناقض محتوياتها مع معتقدات وقيم المجتمع ومصالحه وآماله المشروعة في التقدم والحرية في ظل الديمقراطية وتوفير حقوق الإنسان والاستفادة من الثروات الوطنية عن طريق العمل والجهد الحقيقيين، بدون تمييز.

6- توفير مساحة واسعة لحرية التعبير والعمل الإعلاميين في ظل قيم المجتمع الحضارية ومعتقداته الدينية وثقافته القومية.

7- فتح المجال لأفراد المجتمع للمشاركة في العملية الإعلامية.

8- مسايرة وسائل الإعلام الوطنية والعربية والإسلامية التغييرات الإقليمية والدولية في المجالات السياسية والإتصالية والعلمية والثقافية والتعامل معها بوعي ومسؤولية.

9- فسح المجال لرجال الإعلام لاستقاء المعلومات والحقائق من مصادرها وتقديمها للجمهور، دون التضييق عليهم أو محاسبتهم ومتابعتهم إداريّ وقضائيّ.

10- الاهتمام بالدراسات والبحوث الميدانية والتحليلية الإعلامية الخاصة بجمهور وسائل الإعلام ومضامين برامجها ومحتويات رسائلها وأساليب صياغتها وتقديمها لتطوير وتحسين أداء الإعلام ومسايرته التقدم الفني الإعلامي، ونمو ميول واتجاهات وأذواق فئات جمهوره، وتعدد احتياجاتها الإعلامية والمعرفية والترفيهية.

11- الاعتناء بتكوين الإعلاميين تكوينا علميا ومهنيا، وحمايتهم من التجاوزات والمتابعات الأمنية والقانونية لأسباب تتعلق بآرائهم ومواقفهم السياسية.

12- إقامة مؤسسات إعلامية عربية مشتركة خاصة بالإنتاج السمعي- البصري وترويجه في الوطن العربي وفي الخارج للتخفيف من الاعتماد على الإنتاج الأجنبي المقدم في وسائل الإعلام المحلية والتأثر بما يقدم في وسائل الإعلام الأجنبية، خصوصا القنوات الفضائية الدعائية أو التجارية.

وبتوفر هذه الشروط وغيرها يمكن للإعلام العربي أن يجد لنفسه مكانة لدى الرأي العام العربي وأن يحوز على درجة كبيرة من المصداقية لديه، مما يجعله في موقع يؤهله لأن يقف أمام تحديات وسائل الإعلام الأجنبية المتطورة في ظل العولمة الاتصالية والثقافية، وهذا ما يرشحه ليقوم بخدمة مصالح الشعوب العربية والدفاع عن هويتها الحضارية والثقافية وقضاياها المصيرية، ويصونها من أخطار الإعلام والثقافة السلبية الأجنبيين الموظّفان لصالح الهيمنة الغربية- الأمريكية والأوروبية- والصهيونية.

ونشير إلى أنه من غير الممكن توفير هذه الشروط والعوامل لتحقيق حدّ أدنى من السيادة الإعلامية والثقافية العربية، وحماية أفراد مجتمعاتنا من التأثيرات السلبية للأعلام والثقافة الأجنبيين المعولمين، إذا بقيت الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية راكدة، وتتسم بالسلبية والعجز والخصومة والفرقة والولاء للآخر (الغرب) سياسيا وثقافيا وإعلاميا، والتنكر لكل ما هو قومي و وطني وأصيل وعلمي يخدم مصالح الأمة ويصون مجتمعاتها، ويدافع عن قيمها وهويتها وشخصيتها الحضارية، ويؤمّن مستقبل أبنائها وحقّهم في السيادة والحرية والوحدة والتقدم المادي والمعنوي.

الهوامش:

(1)عمرو عبد الكريم،عولمة جسد المرأة، مجلة المجتمع، العدد:1217، 1998/09/15، ص20.

(2) خير الدين عبد اللطيف محمد، بعض الوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصالات الحديثة، مجلة السياسة الدولية،السنة الثلاثون، العدد: 116،أبريل 1994، ص63.

(3)حواس محمد، الإعلام العربي والتحدي الإعلامي الغربي المزدوج، المجلة الثقافية، العدد : 43 ، ديسمبر 1997- آدار (مارس) 1998، ص181.

(4) المرجع السابق، ص182

(5)راسم محمد الجمال، التدفق الإعلامي من الشمال إلى الجنوب : الأبعاد والإشكاليات، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان : الأول والثاني، يوليو/سبتمبر – أكتوبر/ديسمبر 1994، ص160،161.

(6)بيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم الفكر، العدد : 265، الكويت، 2001، ص344.

(7)المرجع السابق، ص 345، 346.

(8)عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي بين غياب الديمقراطية والاختراق الثقافي، الدراسات الإعلامية، العدد : 88، يوليو/ سبتمبر 1997، ص24.

(9)خير الدين عبد اللطيف محمد، مرجع سابق، ص63.

(10)المرجع السابق، ص65.

(11)عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي بين غياب الديمقراطية والاختراق الثقافي، المرجع السابق، ص24.

(12) عواطف عبد الرحمن،" الإعلام العربي بين غياب الديمقراطية والاختراق الثقافي"، المرجع سابق،ص24.

(13) المرجع السابق، ص24،25.

(14) محمود علم الدين، " ثورة المعلومات و وسائل الإتصال- التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الإتصال : دراسة وصفية"، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية والثلاثون، العدد : 123، يناير 1996، ص105.

(15) نبيل السمالوطي، "البث المباشر والهوية الثقافية : أدبيات القضية ومحاولات التفسير، مجلة البيان، السنة العاشرة، العدد : 91، أغسطس 1995، ص89،90.

(16) عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص19.

(17)- المرجع السابق، ص20.

(18) نبيل دجاني، " البعد الثقافي والإتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد"، المستقبل العربي، العدد : 224، أكتوبر 1997، ص62.

(19) المرجع السابق، ص62.

(20) عصام سليمان الموسى، " التدفق الإعلامي بين الدول العربية : اهمية، مزاياه، عوائقه"، الدراسات الإعلامية، العدد :78، سناير/مارس 1995، ص24.

(21) عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص26.

(22) سعود عبد الحميد هلوي، البث المباشر، وتلفزيون الخليج، دراسات إعلامية، العدد : 60، يوليو/سبتمبر، 1990،ص88.

(23) المرجع السابق، ص90.

(24) المرجع السابق، ص90.

(25) المرجع السابق، ص90.

(26) فريال مهنا، لغة الإعلام العربي بين الفصحى والعاميات، الإذاعات العربية، العدد : 02،2000،ص35.

(27) المرجع السابق، ص35/36.

(28) صدوق همامي،" احتكارات، ومآذنن وفيديو" رسالة اليونسكو، السنة الثانية والأربعون العدد : فيفري 1995،ص24.

(29) المرجع السابق، ص24.

(30)- المرجع السابق، ص26.

(31)- دافيد روثكوبف، في مديح الإمبريالية الثقافية، ترجمة أحمد خضر، الثقافة العالمية، العدد : 85، نوفمبر/ديسمبر 1997، ص31.

(32) المرجع السابق، ص31.

(33) المرجع السابق، ص31.

(34) نفس المرجع، ص29.

(35) المرجع السابق، ص30.

(36) نصر الجويلي، الثقافة العربية في مواجهة تحديات العصر، مجلة الهداية، العددان الأول والثاني، السنة : 25، 2000، ص84.

(37) المرجع السابق، ص84،85.

(38) المرجع السابق، ص85.

(39) نفس المرجع، ص85.

(40) صدوق همامي، مرجع سابق، ص26.

(41) حسين معلوم، التسوية، " التسوية في زمن العولمة : التداعيات المستقبلية لخيار العرب الإسترانيجي"، في العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، القاهرة : مكتبة مدبولي، 1996، ص115.

(42) المرجع السابق، ص116.

(43) المرجع السابق، ص116.

(44) المرجع السابق، ص116.

(45) محمد عبد الشفيع عيسى، رؤية إلى المستقبل العربي (من"التجديث" إلى"استئناف التطور الحضاري)، في: العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير عبد الباسط عبد المعطي، الطبعة الأولى القاهرة : مكتبة متبولي، 1999، ص180،181.

(46) المرجع السابق، ص181.

(47) المرجع السابق، ص182.

(48) المرجع السابق، ص182.

(49) بسيوني إبراهيم حمادة، العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان : الأول والثاني، يوليو/سبتمبر/أكتوبر/ديسمبر 1994، ص189.

(50) المرجع السابق، ص190.

(51) عبد الله بوجلال الإعلام وقضايا الوعي الإجتماعي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد : 147، 1991، 56/51.

(52) المرجع السابق، ص215.

(53) المرجع السابق، ص 216،215.

(54)- محمد عبد الله الجريبيع، وسائل الإعلام العربي والعولمة الثقافية، الدراسات الإعلامية، العدد : 100، يوليو/ سبتمبر 2000، ص76

(55) د.علي نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، المرجع السابق، ص346.

(56) المرجع السابق، ص346.

(57) د.عواطف عبد الرحمن، التغطية الإخبارية في الصحافة العربية بين الاستقلال والتبعية؛ مصر نموذجا، الدراسات الإعلامية، عدد : 99، ابريل/يونية 2000، ص14.

(58) د.عواطف عبد الرحمن، التغطية الإخبارية في الصحافة العربية بين الاستقلال والتبعية- مصر نموذجا، مرجع سابق، ص14.

(59) المرجع السابق، ص15،14.

(60)- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية بين الحرية والمسؤولية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد : 110، يناير- مارس 2003، ص60.

(61)أديب خضور، أزمة اعلام... أم أزمة أنظمة، الطبعة الأولى، دمشق : المكتبة الاعلامية، 29، 2003،

(62)مرجع السابق، ص16.